

الدرس رقم 03: اصلاح النظام الضريبي في الجزائر.

يعد اصلاح النظام الضريبي من اهم الإصلاحات التي تسمح بوضع اليات حقيقية لأجل الانتقال الى اقتصاد السوق، وهذا ما قامت به السلطات الجزائرية فعلا، والذي سوف نبينه وفق الاتي.

1-تعريف النظام الضريبي.

"عرف النظام الضريبي على أنه عبارة عن مجموعة من الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين، وتعد أداة فعالة في يد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها". (المهايني، 2003، ص 261).

2-تعريف الإصلاح الضريبي.

"يهدف الإصلاح الضريبي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي وارتفاع إيرادات الضرائب، ليس بارتفاع معدلاتها وإنما نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي، وارتفاع الدخل الحقيقية للمؤسسات، وتوفير نظام ضريبي واضح وعادل وشفاف غير معقد ومستقر، ويكون قادر على كسب ثقة المكلفين، وبالتالي تخفيف آثار التهرب الضريبي" (قدي، 2002، ص 56).

3- لماذا الإصلاح الضريبي.

منذ سنة 1992 بدأ التفكير في اصلاح النظام الضريبي في الجزائر وذلك لسببين:
-الاتجاه الدولي في الإصلاح (انهيار النظام الاشتراكي دوليا، ممثلا في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية 1989).

- الاتجاه الوطني في الإصلاح والتحول الى اقتصاد السوق ومواكبة التغيرات الدولية من جهة، ومحاولات انقراض الاقتصاد الوطني من فشل سياسات التخطيط المركزي وسوء التسيير، الذي جعل الجزائر تعتمد كلية على الريع البترولية، والتي شهدت تراجعا كبيرا في نهاية الثمانينات، مما أثر على مداخل الجزائر وزاد من تعميق مديونيتها الخارجية، وهذا ما أدى الى التفكير في الانتقال الى مرحلة جديدة انتقالية الى اقتصاد السوق، استلزمت في البداية القيام بإصلاحات سياسية (التعديل الدستوري 1989)، ثم تلتها الإصلاحات الاقتصادية.

4-ماهية الإصلاحات الضريبية.

يتركز الإصلاح على تأسيس ضرائب جديدة، تتماشى واتجاه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق وهي (حططاش CTE – courTAP – تاريخ الولوج 20/10/2019):

ا-الضريبة الجزائرية الوحيدة Impôt Forfaitaire Unique

" تم استحداث الضريبة الجزائرية الوحيدة بموجب أحكام المادة الثانية من قانون المالية لسنة 2007 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2006 تحت رقم 24/06. نصت هذه المادة على استحداث باب ثان ضمن الجزء الثاني من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة عنوانه "الضريبة الجزائرية الوحيدة"، يتضمن المواد من 282 مكرر إلى 282 مكرر 06 وهي تعوض الضريبة الجزائرية الوحيدة كلا من "الضريبة على الدخل الإجمالي"، "الرسم على النشاط المهني" و"الرسم على القيمة المضافة" التي كانت تفرض على المكلفين التابعين للنظام الجزائري القديم."

ب-الرسم على النشاط المهني TAP -Taxe sur l'activité professionnelle

"يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة من الضرائب المباشرة التي تفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر. أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996، وذلك بإدماج كل من "الرسم على النشاط الصناعي والتجاري" و"الرسم على النشاط غير التجاري" في رسم واحد سمي "الرسم على النشاط المهني"، أحكامه مذكورة في المواد من 217 إلى 228 من قانون "الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة."

ج-الرسم على القيمة المضافة -TVA -Taxe sur la valeur ajoutée

" يعتبر "الرسم على القيمة المضافة" ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق أو الاستهلاك النهائي، يطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو خدمات المهن الحرة. (باستثناء خدمات القطاع الإداري العمومي). دخل هذا الرسم حيز التطبيق في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1992. "

هذا الرسم ألغي ما كان معمول به في فترة الاقتصاد الموجه (قبل الإصلاحات الاقتصادية) الغاء TUGP. (الرسم الإجمالي على الإنتاج) -الغاء TUGPS. (الرسم الإجمالي على الإنتاج والخدمات).

د -الضريبة على أرباح الشركات (IBS) Impôt sur les bénéfices des sociétés

" الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة سنوية مباشرة، نسبية وتصريحية، تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويون المشار إليهم في المادة 136 من "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة". تم تأسيس هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991.

ه- الضريبة على الدخل الإجمالي -IRG- Impôt sur le revenu global

" لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991. وقد قدم المشرع الجزائي في المادة الأولى من "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة" تعريفا لهذه الضريبة: «تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي". تطبق هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف".

5- اثار الإصلاحات الضريبية.

من الناحية النظرية تؤثر هذه الإصلاحات على:

ا-التأثير على الاستثمار: -الإعفاء من رسوم TVA –الإعفاء من حقوق تحويل الملكية للعقار الصناعي -حذف الرسوم الجمركية.

ب-التأثير على المتغيرات الاقتصادية: الاثار الاقتصادية: الإنتاج / التوزيع / الاستثمار - معالجة الازمات (الكساد –التضخم).

من الناحية النظرية هذه الإصلاحات تتماشى مع التوجه نحو اقتصاد السوق، ولكن في الواقع الاقتصادي مازالت تصطدم بعدة عراقيل مثل:

-التهرب الضريبي بحيث قدر حسب تصريح المدير العام للضرائب "كمال عيساني" خلال الفترة 1999-2020 ب 40 مليار دولار (Batache; 19 Janvier, 2020).

- البيروقراطية والتي تسعى المديرية العامة للضرائب للتقليل من اثارها، عن طريق رقمنة قطاع الضرائب، ومن خلال تخصيص موقع للمديرية العامة للضرائب، ووضع لنظام معلوماتي "جبايتك"، بحيث يسهل كل العمليات الجبائية على المكلفين بالضريبة (انظر موقع Direction Générale des Impôts في المراجع).

مراجع مختارة.

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

2- محمد خالد المهائني، دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالة تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلة 19، العدد الثاني، 2003 .

3- عبد الحكيم حططاش جامعة فرحات عباس – سطيف موقع مقياس جباية المؤسسة. تاريخ الولوج 2019/10/20

4-courTAP –CTE

<http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/fiscalite14062012/coursTAP.html1>

5-Batache Kheireddine(19 Janvier, 2020), L'ÉVASION FISCALE A COÛTÉ 40 MILLIARDS DE DOLLARS À L'ALGÉRIE EN 15 ANS, SELON LE DG DES IMPÔT, Maghreb Émergent; 19 Janvier, 2020 12:43 .

<https://maghrebemergent.net/levasion-fiscale-a-coute-40-milliards-de-dollars-a-lalgerie-en-15-ans-selon-le-dg-des-impots/>

6-Direction Générale des Impôts

<https://www.mfdgi.gov.dz/>